

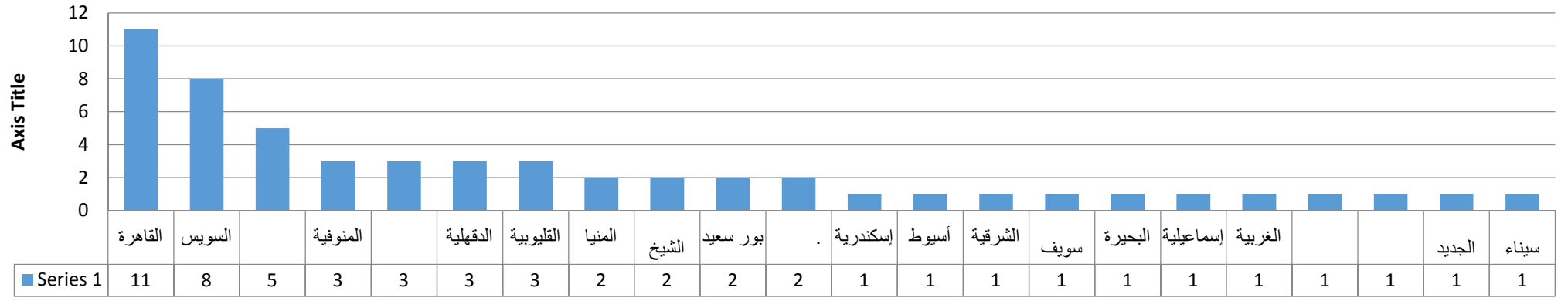
## في يناير ٢٠١٤: الأطباء يتصدرون احتجاجات المحروسة الـ ٥٥

ثلاث سنوات مروا منذ نجحت الجماهير في خلع مبارك وبعض من رموز نظامه في ثورة شعبية شاركت فيها قطاعات مختلفة وكان ضمن صفوفها -بل من حسم قرار تنحي المخلوع- العاملين بأجر في مجتمعنا، حيث جاءت الإضرابات العمالية كالسيل على رأس النظام في الأيام الثلاثة الأخيرة من عمره. ولكن، وبعد هذه السنوات الثلاث، هل حدث أي تقدم ملموس في حياة هؤلاء الذين تصدوا لقوات القمع والبلطجية وصمدوا في الميادين وأماكن العمل طيلة الثمانية عشر يوما منذ انطلاق الشرارة الأولى وحتى التنحي؟ للأسف بعد مرور هذه الفترة -التي ليست بقليلة- ما زال حال هؤلاء المنتجين ومقدمي الخدمات المختلفة يرثى له، فما زالت الأجور متدنية والمطالب القديمة/الجديدة لم يلب منها شيئا يذكر، علاوة على تدني مستوى المعيشة وارتفاع أسعار السلع الأساسية التي يحتاجها كل إنسان وكل بيت.

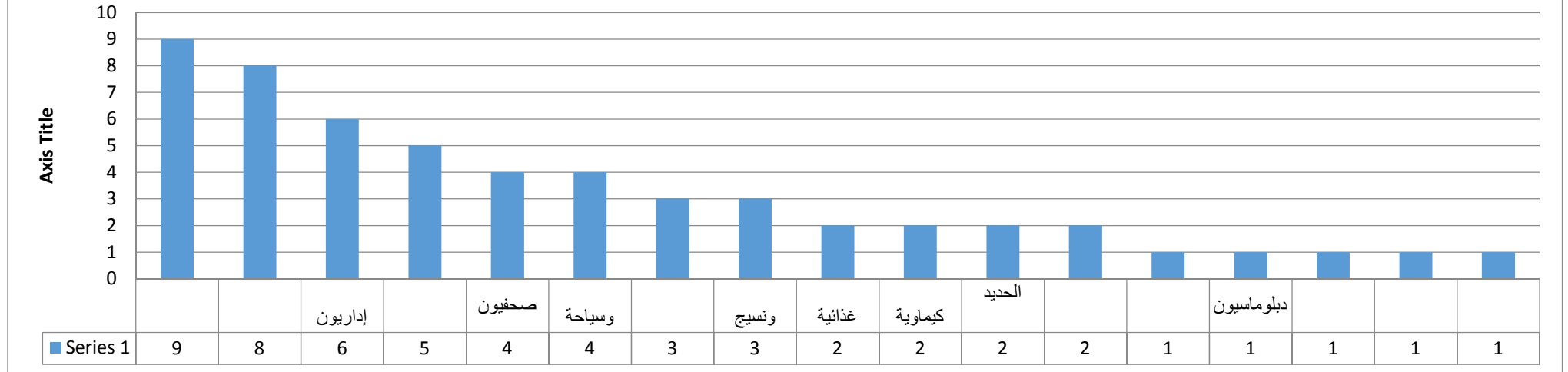
في شهر يناير الماضي والذي يوافق الذكرى الثالثة للثورة، قام العاملون بأجر في مصر بـ ٥٥ احتجاج في ٢١ محافظة مختلفة، جاءت العاصمة في الصدارة بـ ١١ احتجاج تلتها السويس بـ ٨، والأقصر في المرتبة الثالثة بـ ٥، وحلت المنوفية والقليوبية وأسوان والدقهلية رابعا بـ ٣ احتجاجات لكل منهما، وجاءت محافظات المنيا، وكفر الشيخ، وبورسعيد، ومحافظات مختلفة في المرتبة الخامسة باحتجاجين لكل منهما، وأخيرا جاءت محافظات الإسكندرية، واسيوط، وبني سويف، ووالبحيرة، والإسماعيلية، والعربية، ومرسى مطروح، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، وجنوب سيناء في المركز السادس والأخير بحالة احتجاج واحدة لكل منهما.

جاءت القاهرة في الصدارة بسبب إضراب الأطباء الجزئي الذي عم معظم المستشفيات، وهو الإضراب المتكرر للمطالبة بتحسين المنظومة الصحية في مصر لرفع كفاءة المستشفيات والوحدات الصحية التي تقدم الخدمات الطبية للجمهور، ومن ضمنها تحسين وضع وأجور الأطباء من خلال تطبيق نظام الكادر الوظيفي الخاص. إضراب الأطباء ليس الأول من نوعه فاللجنة العليا لإضراب الأطباء قررت اتخاذ هذا الإجراء أكثر من مرة بدعم من النقابة أحيانا ومن خلال نشطاء مجموعة "أطباء بلا حقوق" معظم الوقت، وجاء الإضراب دوما دون المساس بالطوارئ والعناية المركزة حفاظا على صحة المرضى، وكدعوة لجمهور المنتفعين من الخدمات الصحية للتضامن معهم، رغم ما لاقوه من اعتداءات أثناء إضرابهم إما لعدم تفهم بعض الأهالي لأسباب إضرابهم، أو لتسليط بعض البلطجية عليهم لترويعهم في ظل غياب الأمن عن حماية المستشفيات

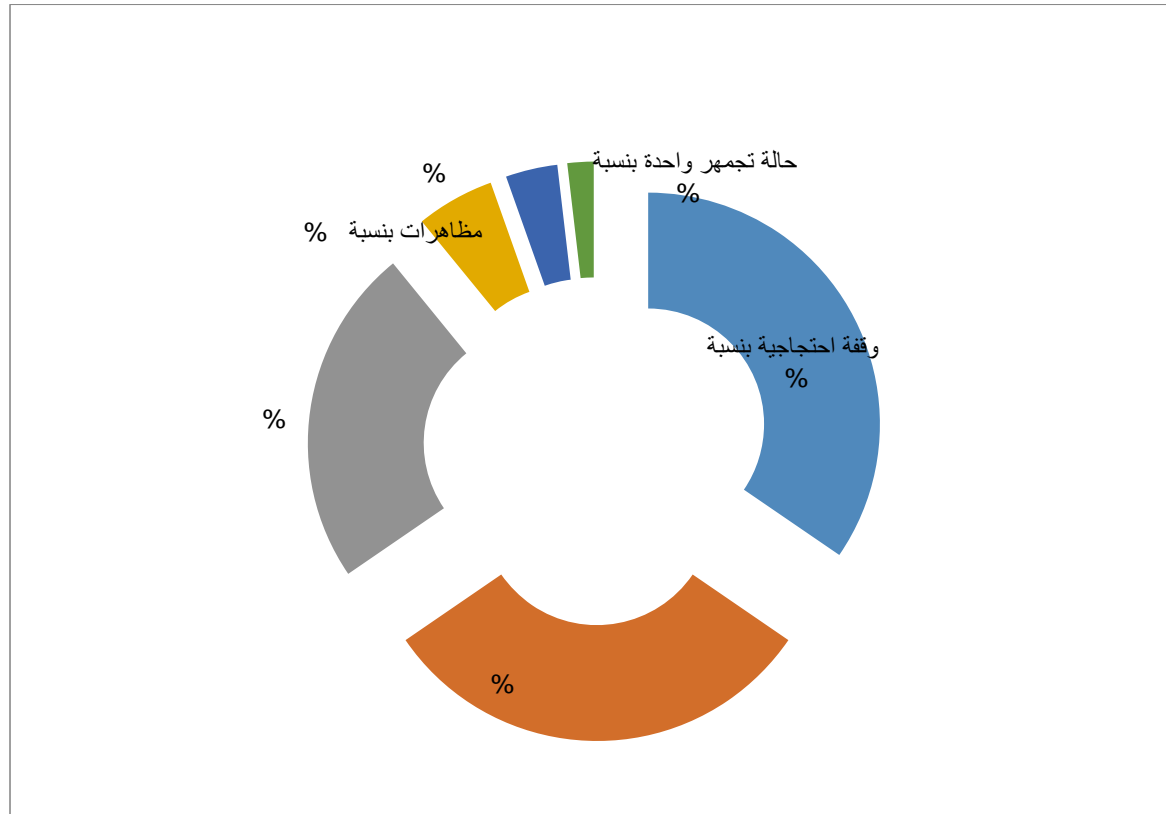
## تقسيم الاحتجاجات حسب المحافظات



## تقسيم الاحتجاجات حسب القطاع



جاءت الوقفات الاحتجاجية في المركز الأول (١٩ وقفة) بنسبة ٣٤% من جملة الاحتجاجات، تلاها الإضراب عن العمل (١٧ إضراب) بنسبة ٣١%، معظمهم كان في القطاع الصحي سواء لأطباء أو ممرضات أو موظفين إداريين أو فنيين بالمستشفيات. وجاء الاعتصام في مقر العمل أو أمام الجهات المسؤولة (١٣ اعتصام) في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٤% من جملة الاحتجاجات، وحلت رابعا التظاهرات (٣ تظاهرات) بنسبة ٥%، وخامسا غلق منشأة أمام الإدارة (حالتان) بنسبة ٤%، وسادسا وأخيرا حالة تجمهر واحدة.



أما عن نوع الملكية التي تتبعها الجهات المحتجة، فجاء القطاع الحكومي أولاً بـ ٣٥ احتجاجاً بنسبة ٦٢% من جملة الاحتجاجات، تلاه القطاع الخاص بـ ١٥ احتجاجاً بنسبة ٢٧%، وحل قطاع الأعمال العام ثالثاً بـ ٥ احتجاجات بنسبة ٩%، وحلت المهن الحرة في المركز الرابع والأخير باحتجاج واحد بنسبة ٢% من إجمالي الاحتجاجات.

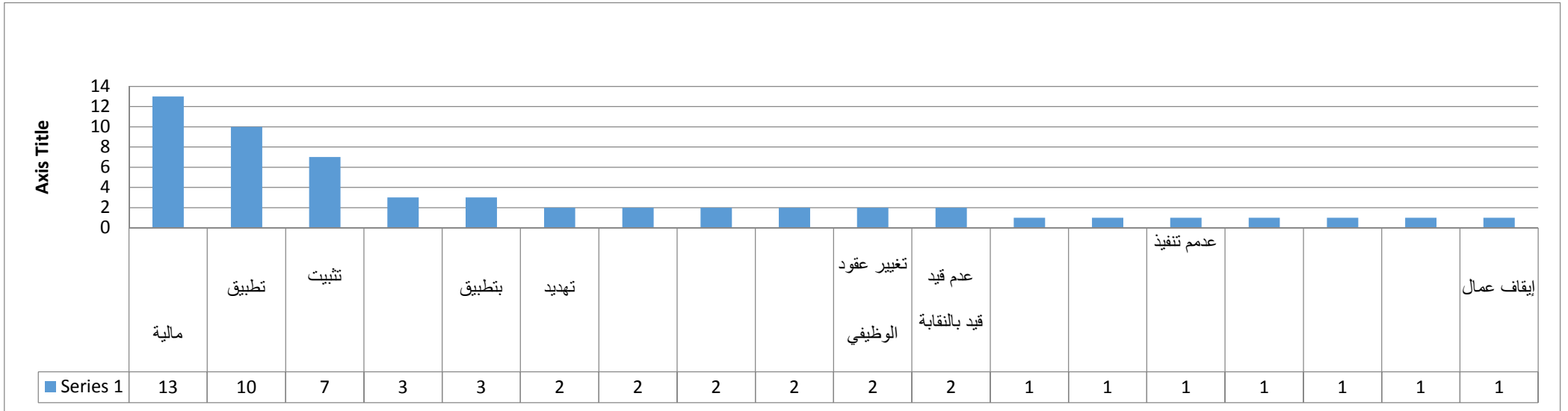
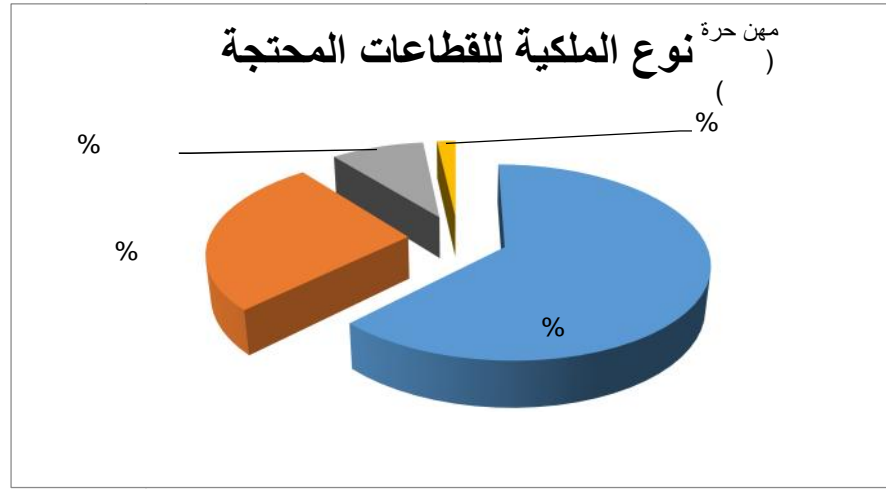
يتضح بالقطع من خلال هذه الأرقام والنسب أن المنتمين وظيفياً لجهات حكومية ومنهم الأطباء والعاملين بالمستشفيات يعانون الأمرين من أوضاعهم المأسوف عليها من تدني للأجور بالرغم من أنها الجهات الوحيدة التي طبق فيها حتى الآن مشروع الحد الأدنى للأجور. أما عن العاملين بالقطاع الخاص فالوضع مذري بدرجة كبيرة، فمعظم الاحتجاجات جاءت نتيجة تأخر في صرف مستحقات مالية منها الأجور نفسها وصلت لشهور في بعض الأماكن مثل عمال شركات "هني ويل" بالعاشر من رمضان، والعاملون بمتحف النوبة، والعاملون بشركة شرق الدلتا للنقل الجماعي والأتوبيس بينها، وشركة شرق الدلتا للنقل الداخلي بالاسماعيلية، وعمال النادي الأهلي بالقاهرة، وعمال الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبيلين ببورسعيد، والعاملون بمستشفى نصر النوبة بأسوان.

أما عن المطالبة بالتنشيط وتحرير عقود دائمة، فقد احتج عمال الإنشاءات بمحطة كهرباء العين السخنة بالسويس، عمال الحديد والصلب بالسويس، ومعلمو أشمون، وعمال النظافة في الأقصر، وعمال اليومية بمجلس مدينة الأقصر، ومعلمو رياض الأطفال بالسويس، مطالبين بتنشيطهم للبعد عن شبح البطالة الذي يهددهم بصفتهم عمالة مؤقتة.

ويسبب الفصل التعسفي أو إنهاء الخدمة أو التهديد بفقدان العمل، احتج صحفيو (المصري اليوم، والمصريون، والديار، والنبأ، والشارع، والسوق العربية، والعالم اليوم) وعمال غزل شبين، عمال اليومية بمصنع برسيل ببورسعيد، عمال مصنع النخلة بمدينة شبين الكوم.

هذا غير الاحتجاجات المستمرة لعمال طنطا للكتان للمطالبة بتنفيذ الحكم القضائي بعودة شركتهم لقطاع الأعمال العام، وعودتهم لعملهم بعد تسريحهم إما بالاستغناء عنهم أو بإحالتهم للمعاش المبكر عنوة.

هذا وقد بدأت الاحتجاجات في مواجهة عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، وبالرغم من قلتها (٣ احتجاجات) إلا أنها تعد مؤشراً على تجاهل المسؤولين لمطالب العاملين، وكانت تلك الحالات من نصيب العاملين بديوان عام محافظة كفر الشيخ، والعاملون بالشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة لوزارة الاستثمار بالمنيا، والعاملون بشركة شرق الدلتا بينها.



لقراءة تفصيلية للاحتجاجات العمالية للنصف الأول من يناير

لقراءة تفصيلية للاحتجاجات العمالية للنصف الثاني من يناير